

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

أما امتناعُ العطفِ فلا نفاء المشاركة وأما امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء الرِّمَعِِّيِّه
في الأول وانتفاء فائدة لإعلام بها في الثاني .
ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به أي وَسَقَيْتُهُمَا مَاءً وَكَحَّسْتَهُنَّ
الْعُيُونًا هذا قول الفارسيِّ والفَرَّاءِ وَمَنْ تَبَعَهُمَا .
وذهب الجَرِّميُّ والمَازِنِيُّ والمِبرِّدُ وأبو عُبَيْدَةَ والأصمعيُّ واليزيديُّ إلى أنه
لا حَذْفَ وأن ما بعد الواو معطوف وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنْ نصابه
عليهما فيؤول زَجَّجْنَه بِحَسَنٍ وَعَلَفْتُهُمَا بِأَثَلَاتٍ هَذَا باب المستثنى
للاستثناء أدَوَاتُ ثَمَانٍ :